E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية
(1954م – 1962م)
The Algerian Police during the Liberation Revolution (1954-1962)

عبد الكريم شوقي
جامعة الجزائر 2، الجزائر
krimchougui@gmail.com

تاريخ الإيداع: **2019/12/05** تاريخ القبول: **2019/12/13** تاريخ النشر: **2020/01/31**

الملخص:

يتناول هذا المقال بالدراسة جانب من جوانب تاريخ الثورة الجزائرية، والمتمثل في تاريخ "الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية" (1954م – 1962م)، وهو الامر الذي يؤكد أن مفجرو تلك الثورة قد أولوا الجانب الأمني اهتماماً كبيراً لما له من أهمية في إنجاحها، فأنشؤوا منذ بدايتها، ثم مع مرور السنوات، العديد من المصالح الأمنية، شكلت الجهاز الأمني ابان الثورة. والذي كان يضطلع بمهام وأدوار عملياتية ثورية تدخل في صميم العمل الشرطي. كما تشير وتبين ذلك عدة وثائق ومستندات موروثة عن الثورة، بعضها بيانات وأوامر عسكرية، أو شهادات مكتوبة ووثائق شخصية، وأخرى صور جماعية وفردية لعناصر شرطة الثورة محفوظة في أرشيف المتحف المركزي للشرطة الجزائرية، تم استغلالها في اعداد هذا المقال، الذي يهدف إلى إبراز ملامح الجانب الأمني في الثورة التحريرية، وتتبّع مراحل تأسيس مصالحه وهياكله، ودوره في الثورة التحريرية، ولذلك حرصت في كتابة هذا المقال على الاستفادة مما هو متوفر من الوثائق، والشهادات، والمؤلفات، والمقالات، على أمل إعطاء الموضوع بعض حقه في انتظار الظفر بأخرى، للتعمق والتوسع أكثر فيه، قصد إماطة اللثام على مختلف جوانبه، وإظهار جهود الثورة التحريرية في هذا الجانب.

الكلمات الدالة:

الثورة، الجزائر، الشرطة، الاستعلامات، الامن، الجيش.

Abstract:

This essay deals with the study of one of the aspects of the History of the Algerian Revolution, represented by the History of « the Algerian Police during the Liberation Revolution » (1954-1962), and confirms that the outbreak of that

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

Revolution paid a great importance to the security aspect, because of its sensibility and contribution in its success. They proceeded to the establishment of many security services from the beginning and then over the years, which set up the security corps during the revolution, which played a revolutionary and operational roles and missions, which were at the heart of the policing mission.

Many documents, statements, military orders, written testimonies and individual documents from the revolution which were used in the preparation of this essay indicates and shows it clearly, in addition to other individual and collective photos of the revolutionary police elements kept in the archives of the Algerian Central Police Museum. This essay aims to shed light on the security aspect during the liberation war, and following the steps of the establishment of its services and structures, including its role during the liberation Revolution. I emphasized on the utilization of the available documents, testimonies, essays and books to write this essay, hoping to enrich the subject and deepen further, in order to unveil its different aspects and highlight the efforts of the liberation Revolution in this regard.

Key Words:
Revolution, Algeria, Police, Intelligence, Security, Army

يعد الأمن مطلبا من المطالب التي تسعى كل المجتمعات البشرية إلى تحقيقها، وتبذل جهدها من أجل استتبابه وانتشاره في أوساطها، كي تحقق لنفسها الطمأنينة والسكون وعدم الخوف، والثقة والهدوء والتقدم والازدهار. ولذلك لا عجب إذا كان مفجرو ثورة نوفمبر عام 1954م الجزائرية، قد أولوا الجانب الأمني اهتماماً كبيراً لما له من أهمية في إنجاحها، فأنشؤوا منذ بدايتها، ثم مع مرور السنوات، العديد من المصالح الأمنية، شكلت الجهاز الأمني ابان الثورة. وعليه أرى ومن خلال ما تم الوقوف عنده من معلومات ووثائق، أن التسمية المناسبة لذلك الجهاز الأمني، الذي أوجدته الثورة التحريرية الجزائرية في مختلف المواقع والأماكن والازمنة هي اسم: "الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية"، والتي شكلت بعد استرجاع السيادة الوطنية والاستقلال في 5 جويلية عام 1962م، شرطة دولة الجزائر المستقلة، تحت اسم المديرية العامة للأمن الوطني.

ولقد كانت تلك الشرطة إبان الثورة التحريرية تضطلع بمهام وأدوار عملياتية ثورية تدخل في صميم العمل الشرطي. كما تشير وتبين ذلك عدة وثائق ومستندات موروثة عن الثورة، بعضها بيانات وأوامر عسكرية، وشهادات مكتوبة ووثائق شخصية، وأخرى صور جماعية وفردية لعناصر شرطة الثورة محفوظة في أرشيف المتحف المركزي للشرطة الجزائرية. تم استغلالها في اعداد هذا المقال.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ولكن يمكن القول إنه رغم أهمية الجانب الأمني في الثورة التحريرية إلا أنه لم يحظ بالدراسة المعمقة التي تبرز ملامحه، وتتبّع مراحل تأسيس مصالح الشرطة، وهياكل الجهاز الأمني برمته، ودوره في الثورة التحريرية، وتعطيه حقه من البحث، والتحليل، والتوضيح، ولذلك حرصت في كتابة هذا المقال على الاستفادة مما هو متوفر من الوثائق، والشهادات، والمؤلفات، والمقالات، على أمل إعطاء الموضوع بعض حقه في انتظار الظفر بأخرى، للتعمق والتوسع أكثر فيه، قصد إماطة اللثام على مختلف جوانبه، وإظهار جهود الثورة التحريرية في هذا الجانب.

ميلاد الشرطة الثورية ومهامها:

عملت الثورة التحريرية الجزائرية منذ انطلاقتها في أول نوفمبر عام 1954م على تأطير الشعب الجزائري، حتى يتمكن من تحقيق أهدافه المتمثلة في استرجاع حريته وكرامته، واستقلاله، كما ورد في وثيقة نداء أول نوفمبر 1954م[1]. ومع مرور الأيام والسنوات تمكن مفجروها من احكام الاشراف على جميع شؤون الجزائريين. ولاسيما بعد مؤتمر الصومام في أوت 1956م[2]، الذي حرص على ايجاد التنظيمات والهياكل التي تخدم ذلك التوجه، ومنها المصالح الأمنية المختلفة المكونة لجهاز الامن، الذي عمل إلى جانب أجهزة الثورة الأخرى على إنجاحها، وتحقيق مقاصدها. إن الباحث في تاريخ الثورة التحريرية ولاسيما في التنظيمات التي رافقتها منذ اندلاعها، يجد في بعض وثائقها أن قادتها لم يغفلوا تنظيم قطاع الشرطة، ولا أدل على ذلك من أنهم أوجدوا عدة تنظيمات ومصالح للشرطة الثورية وفروعها، اختلف انتشارها، والاهتمام بها من ولاية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى. وتذكر الوثائق والمستندات المتوفرة عن الموضوع المصالح التالية:

- الشرطة الاستعلاماتية للثورية.
- شرطة المجالس الشعبية أو ما يعرف بشرطة اللجان الخماسية.
- الشرطة العسكرية.
- شرطة الحدود.
- الشرطة السرية.

قبل الشروع في التعريف بهذه المصالح، يجب التنبيه إلى وجود أسماء أخرى للمصالح الأمنية، ذكرتها الوثائق الارشيفية والمصادر التاريخية، وشهادات من عايشوا المرحلة، والتي منها:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

(الشرطة الحربية، الشرطة المدنية، الأمن الثوري، الحرس الثوري، الأمن السري،...الخ[3]. أما السلطات الاستعمارية الفرنسية فأطلقت على ذلك الجهاز اسم "الشرطة السرية المختصة بالجوسسة"[4].وحسب شهادات بعض قادة الثورة التحريرية ومجاهديها، ومتقاعدي الشرطة الجزائرية ممن عايشوا المرحلة، وكذا تقارير الإدارة الاستعمارية ومختلف أجهزتها، فإن الشرطة إبان الثورة بمختلف مصالحها كانت تتألف من أفراد يتم انتقاؤهم،[5] بحيث توفرت فيهم بعض الصفات البدنية، والخلقية، والمعرفية، مكنتهم من الاضطلاع بعدة مهام لعل أهمها وأبرزها هي:

- دعم العمل الثوري واسناده من خلال حفظ النظام العام، وتنظيم الامن في القرى والارياف.
- توعية الشعب وتأطيره وتجنيده لدعم الثورة بكل الأشكال، وتنفيذ أوامرها، والامتناع عن التعامل مع الاستعمار في أي ميدان كان.
- العمل على كشف كل مؤامرات الاستعمار ومساعيه للقضاء على الثورة[6].
- نشر الاشاعات في صفوف قوات الجيش الفرنسي، خاصة بين مجندي الخدمة العسكرية من الفرنسيين، وفرق اللفيف الأجنبي[7]، ولاسيما بين الجزائريين المجندين اجباريا في تلك القوات، قصد دفعهم إلى التمرد والفرار من الجيش الفرنسي، أو من أجل دفعهم للتعامل سرا مع الثورة، وتقديم الدعم لها. وقد استطاعت تلك المصالح الأمنية الاستعلاماتية الثورية إقناع العديد منهم بالفرار، والالتحاق بصفوف جيش التحرير الجزائري، أو رفض التجنيد وعدم الالتحاق بالجيش الفرنسي[8].
- العمل على استمالة بعض الجزائريين العاملين ضمن الشرطة الفرنسية، واقناعهم بضرورة العمل لصالح الثورة. وقد تمكنوا من الحصول منهم على معلومات ووثائق هامة، ساعدت بعض المناضلين على الفرار أو التخفي قبل إلقاء القبض عليهم من طرف الشرطة الفرنسية[9].
- مراقبة تحركات المجاهدين داخل الولايات وخارجها، وكذا مراقبة رخص مرورهم الصادرة من قياداتهم المحلية[10].
- الاضطلاع بمهام مراقبة حركة المجاهدين في المناطق الحدودية، وكذا جمع المعلومات التي تخدم الثورة في الوسط الحدودي[11].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى وضع مصالح استعلاماتية مضادة، تمكنت بها من إلقاء القبض على بعض أفراد الشرطة الفرنسية المتعاونين مع الثورة، فتمت تصفية بعضهم، وسجن وتعذيب بعضهم الآخر. وفصلهم وتسريحهم نهائيا من الوظيفة.[12] وتمت أيضا ملاحقة من كانوا يتعاملون معهم من تلك الشبكة. كما كانت قوات الجيش الفرنسي تقوم بممارسة القمع والتعذيب والتنكيل بأبناء الشعب الجزائري العزل في القرى والمداشر والمشاتي، قصد إثبات وجودها وسيطرتها على تلك المناطق، وإفشال أجهزة الثورة الأمنية في توفير الحماية والسلامة للمواطنين فيها[13].

هيكلة الشرطة الثورية:

لقد عَرفت الشرطة الثورية بهياكلها المختلفة تطورا في تنظيمها ومهامها، لأن قادة الثورة كانوا يستحدثون المصالح الأمنية اللازمة لها، ويضبطون أمورها كلما دعت الضرورة لذلك، وفيما يلي استعراض لمختلف المصالح الشرطية التي استحدثت إبان الثورة على ضوء ما أسعفتنا به الوثائق والمستندات:

1- **الشرطة الاستعلاماتية للثورية:**

تعتبر أول هيكل أمني ظهر إبان الثورة، حيث كان ميلاده مواكبا لانطلاقتها، ويتألف من رجال، منهم من كان مجندا في صفوف جيش التحرير، ومنهم من كان مدنيا يعمل تحت غطاء جبهة التحرير الوطني،[14] ويتم اختيارهم أو انتقائهم خصيصا لمثل تلك المهام الحساسة، ممن تتوفر فيهم بعض المواصفات اللازمة مثل دقة الملاحظة، والفطنة والقدرة على التواصل، وسعة المعلومات، والقوة التحمل والصبر...الخ، وقد كانت لهؤلاء وأولئك اتصالاتهم بمجندي الخدمة العسكرية في قوات الجيش الفرنسي، وفرق اللفيف الأجنبي فيها[15]، وخاصة بالجزائريين المجندين اجباريا لدى تلك القوات كما سبقت الإشارة إليه، وذلك بغرض جمع المعلومات عن تحركات تلك القوات، وأيضا لنشر الاشاعات ضمن صفوفها من أجل دفع أفرادها إلى التمرد والفرار من الخدمة في الجيش الفرنسي، أو للتعامل سرا مع الثورة وتقديم الدعم لها.[16]

وقد استطاعت تلك المصالح الأمنية الاستعلاماتية الثورية إقناع العديد منهم بالفرار من صفوف الجيش الفرنسي إلى الثورة، أو برفض التجنيد[17]. كما أوكلت لهم مهام التصدي للجوسسة الاستعمارية في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني من جهة، والتجسس على القوات والمصالح المدنية الاستعمارية الفرنسية، داخل الجزائر وفي المناطق الحدودية المتاخمة،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لأن الهدف من تلك العمليات التجسسية كان يتمثل في جمع أكبر كم من المعلومات عن العدو وأعوانه.[18]

وفي نفس الإطار تمكنت تلك التنظيمات الأمنية الثورية من إيجاد بعض المتعاونين الجزائريين العاملين ضمن الشرطة الفرنسية، والذين زودوا الثورة بمعلومات ووثائق هامة، كما مكنوا بعض المناضلين من الفرار أو التخفي تجنبا لإلقاء القبض عليهم من طرف الشرطة الفرنسية، الامر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى وضع مصالح استعلاماتية مضادة، تمكنت من إلقاء القبض على بعض الأفراد من تلك الشبكة، فمنهم من تمت تصفيته مثل حارس الامن بوعامر أحمد، وحارس الامن بوجمعة شافعي، وحارس الامن حاشيشي إبراهيم، من طرف دورية عسكرية فرنسية بتاريخ 27 ماي 1957، بطريق الكويف بتبسة[19]، ومنهم من تم سجنه وتعذيبه، ثم فصله وتسريحه نهائيا من الوظيفة، على غرار مجموعة من حفاظ وأعوان الامن بمنطقة تبسة عام 1957م[20].ولقد شملت عملية استمالة تلك العناصر كل ربوع الوطن، سواء في القرى أو المدن بما فيها مدينة الجزائر، اذ يذكر المجاهد رابح زراري المدعو الرائد عز الدين أن أحد عناصر شرطة الاستعلامات الفرنسية من الجزائريين المتعاونين مع الثورة والمدعو سعيد نيفيل، كان يزود المجاهدين بكل المعلومات التي تمكنهم من الاطلاع على سير التحقيق مع زملائهم الذين تم القاء القبض عليهم[21].

كما شملت أيضا العملية باقي أرجاء الوطن بما فيها أقصى المناطق الجنوبية، حيث وجدت محاولات بهذا الخصوص حتى في بلدة تيميمون وضواحيها بأعماق الصحراء، أي على بعد حوالي 1500 كيلومتر عن مدينة الجزائر، وذلك منذ أوائل عام 1955م، حيث تكفل بتلك الاتصالات مجموعة من المناضلين، وبعض الجزائريين العاملين في سلك الشرطة الفرنسية، تحت اشراف الملازم فرحات بلعيد.[22]وحسب محمد قنطاري فإن قيادة الثورة التحريرية الجزائرية، قد أوصت ضمن الوصايا العشر التي أوصت بها منذ انطلاقة العمل العسكري قبل مؤتمر الصومام، بتطوير شبكة استعلاماتية تتغلغل في صفوف الجيش الفرنسي، وكذا في الأوساط الشعبية، وذلك لجمع أكبر قدر من المعلومات، التي تستغل في خدمة العمل الثوري ضد الجيش الفرنسي وادارته من جهة، وللعمل على كسب تأييد ودعم الشعب الجزائري للثورة من جهة أخرى[23].

وقد لعبت المرأة الجزائرية دورا هاما وبارزا على مستوى كل أرجاء الجزائر، وبالولاية الثالثة[24] خاصة في دعم الثورة وأجهزتها الأمنية الثورية آنذاك، وذلك بترصد تحركات القوات

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الفرنسية وأعوانها، وتوصيل الرسائل والمعلومات الأمنية، ونقل الاخبار، وايواء المجاهدين واخفائهم واطعامهم وتمريضهم[25]، فكانت بذلك عنصرا فعالا في نجاح المهام الثورية عامة، ولاسيما المهام الأمنية الاستعلاماتية الشرطية. وقد استمرت تلك المصالح في العمل والجد حتى الاستقلال.

2- **شرطة المجالس الشعبية الخماسية:**

لقد وضعت الثورة نظما حاولت من خلالها الاشراف على جميع شؤون الجزائريين، حيث كان من بين قرارات مؤتمر الصومام، قرار خاص بتنظيم مجالس شعبية[26] منتخبة[27]، والتي يُرْجِعُ البعض بداية انشائها إلى الأشهر الأولى لانطلاق الثورة عام 1954م[28]. أما بعض قادة المنطقة الثورية الثانية (الشمال القسنطيني)[29]، ومن بينهم العقيد علي كافي[30]، فقد أكدوا على أن ظهورها كان أول مرة بمبادرة من قيادة المنطقة الثانية، وذلك قبل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م[31]، بهدف تنظيم الشعب وتأطيره وتعبئته، فكانت قاعدة التنظيم الثوري بالمنطقة، بحيث كانت تضم مسؤولا وأربعة أعضاء يختارون من طرف الشعب، ويكلفون بالجانب المالي، والتمويني، والاخباري، والأمني، ويساعدهم في ذلك مسؤولو المشاتي[32] والمداشر[33]، والدواوير[34]، مما جعل المؤتمرين في الصومام يستوحون من ذلك التنظيم فكرة اقرار الهيكل التنظيمي الوطني، الذي سوف يعمم على باقي أرجاء الوطن[35]. ويقول العقيد لخضر بن طوبال[36] أيضا في ذلك الخصوص، مذكرا بدور أفراد المجالس الشعبية في العمل الثوري: ((...وفعلا في ذلك الوقت أكملنا المجالس الشعبية، فالجندي هو ذلك الشعبي الذي يقابل الموت، ويقوم بالحراسة، والدفاع عن الثورة...)).[37] وهكذا يمكن القول: إن تنظيم المجالس الشعبية الثوري تنظيم تبناه مؤتمر الصومام في 20 أوت عام 1956م وأقره[38]، وكان من مهامه تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان محليا (الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العدلية، والأمنية الشرطية...)[39]، وكانت المجالس الشعبية تتشكل من خمسة أعضاء (اللجنة الخماسية)[40]، أحدهم شغل منصب الرئيس (وكان يلقب بشيخ البلدة في بعض المناطق)، أما الأربعة الآخرون فاقتسموا بينهم المسؤوليات التالية:

1. العناية بأحوال السكان المدنية والشؤون الشرعية والإسلامية.
2. المالية.
3. الاستعلامات والدعاية والتعليم العمومي.
4. الشرطة والامن.[41]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

كما كان أيضا من مهام المكلف بالشرطة والامن في المجالس الشعبية، الاشراف على قطاع المياه والغابات الخ...[42]، وهو الامر الذي تضمنته وثيقة أوامر وتعليمات تطبيقية صادرة عن هيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني[43].وقد تشكلت مكاتب للشرطة على مستوى أصغر التجمعات السكانية، والمتمثلة في القرى والمداشر والدواوير، وكان يرئسها مسؤولو الأمن ويساعدهم مجموعة من رجال الشرطة، وبذلك أصبحت تمثل إحدى قواعد التنظيم الثوري في الأرياف خاصة، وتضطلع بعدة مهام منها:

- تحديد الأماكن الملائمة لتمركز الجيش.
- ضبط المسالك والطرقات التي يتبعها الأفراد والجماعات والقوافل[44].
- تنظيم حركة المواطنين ومراقبة رخص مرورهم[45].
- السهر على حماية وأمن الأشخاص والممتلكات والمناضلين، بتنظيم الحراسة ليلا ونهارا داخل المدن والقرى والاحياء، لتأمين تنقل قوافل التموين ووحدات جيش التحرير الوطني.
- العمل على توفير مراكز الراحة للجرحى الذين تستدعي حالتهم تقديم العلاجات اللازمة لهم.
- القيام بمهام أمنية وإدارية أخرى مثل ضبط الامن في القرى والمداشر.[46]

وبمرور الزمن حصل تطور في مهام شرطة المجالس الشعبية، حيث أصبحت مكلفة بتنفيذ التعليمات والتوجيهات وكل ما تمليه القيادة عليها، وفي ذلك الإطار وردت مراسلة من قيادة الولاية السادسة[47]، موقعة من قائد الولاية شخصيا العقيد سي الحواس[48]، موجهة إلى أعضاء المجالس البلدية (الشعبية) بما فيها مكاتب الشرطة، تتضمن تحديد النقاط الواجب السير على ضوئها لبلوغ ما رسمته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[49] من أهداف، وما يجب أن تقوم به من حفظ الأمن وغير ذلك.[50] وللتوضيح أكثر فقد حددت لكل أفراد المكاتب مهام وتعليمات من الواجب الامتثال لها، والتي تلخصت في النقاط التالية:

- ✓ وجوب الطاعة والتنفيذ لكل ما يأمر به شيخ البلدة.
- ✓ القيام بالحراسة، وتنظيم الشعب، والدفاع عنه.
- ✓ القيام بالبحث والتدقيق في المشاجرات، وتقديم التقارير عن ذلك إلى شيخ البلدة.

ويمنع على رجال الشرطة فرض غرامات مالية، ويتوجب عليهم إبلاغ الامر إلى شيخ البلدة حول كل حادث وقع، وهو يتولى الامر.[51]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وقد كلف رؤساء المجالس أيضا بمهام مراقبة أعمال الشرطة، إلى جانب مهام التنسيق وتنفيذ التعليمات والتوجهات، وتنشيط الهياكل النظامية ومراقبتها، وكذلك السهر على تطبيق القرارات التي تتخذها مجالسهم التي يتولون رئاستها.[52] كما سجل تطور في مهام المجالس الشعبية، حيث غدا من مهامها أيضا، تأطير الجزائريين حتى في داخل المحتشدات[53] التي أقامتها السلطات الاستعمارية بغرض عزلهم عن الثورة. والعمل على تقوية شبكة الاستعلامات في المحتشدات، ومنع التعامل مع السلطات الاستعمارية حتى في المسائل التجارية، وفي ذلك الإطار تم منع الجزائريين من بيع الزيت لغير رجال النظام الثوري.[54]

لقد حظيت تلك التنظيمات الأمنية بأهمية بالغة من طرف قيادات الثورة في الولايات، حيث نصت الخطة العضوية للولاية بعد مؤتمر الصومام على تكليف الرائد، أو القائد المسؤول عن الاعلام والاتصال بعدة مهام، منها وضع مصلحة للشرطة، مهمتها جمع المعلومات التي يتم الحصول عليها.[55] فإذا أخذنا على سبيل المثال الولاية الثالثة، نجد أن قيادتها قد وضعت جهازا أمنيا قويا بتنظيمه، ودعمه، ليتمكن من الحفاظ على سلامة المواطنين، والمجاهدين، ومراقبة تحركات العدو، وتتبع خططه، وترصد أعوانه بالتعرف على تحركاتهم وتوجهاتهم، وإبلاغ قيادة الثورة بذلك في وقته، كي تتمكن من القيام بما يجب القيام به في الوقت اللازم، والمكان الأنسب[56].وفي ذلك الإطار وجدت إشارات لتلك المهام بالولاية الرابعة[57]، إذ أن كل التنقلات عبر المناطق والولايات، كانت تتطلب الحصول على أوامر بمهمة، أو أذونات بالمرور صادرة عن القيادات كل حسب درجته، وذلك لوجود تقسيمات إقليمية ثورية تم ضبطها إثر انعقاد مؤتمر الصومام، وأيضا لوجود رجال مكلفين بحراستها عند نقاط التقاطع، يسهرون على مراقبة تلك الأوامر والأذونات، وكذا مراقبة البريد، وذلك حرصا على ضمان مستويات عليا من اليقظة عملا بشروط الصرامة. وقد ورد نعت نشاطهم بالدور الذي يقوم به رجال الجمارك[58].

كما سجل تعاون وتنسيق بين رجال شرطة المجالس الشعبية وأعوان الاتصال والاستعلام ونقل الاخبار[59]، وذلك في ميدان الاستعلام على القوات الاستعمارية وادارتها، ورصد كل كبيرة وصغيرة، ومراقبة تحركاتها ونشاطاتها، حيث تعاون الجميع على إفشال العديد من خططها وعملياتها، في عدة مناطق من الوطن مثلما لوحظ جليا في الولاية الثالثة.[60]

وبفضل ذلك النشاط والتعاون استطاعت الثورة تخطي العديد من العراقيل والصعوبات والعقبات والمكائد، وتحقيق عدة نتائج عسكرية ايجابية بعد تفويت الفرصة على القوات

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الاستعمارية، التي كانت في الكثير من المرات تفشل في عملياتها رغم تسخيرها لأعداد هائلة من قواتها المجهزة بأحدث الوسائل والمعدات الحربية، والمدعومة بسلاح الطيران والمدفعية[61].

واستمر نشاط تلك الشرطة في بعض المناطق إلى غاية الأيام الأولى للاستقلال، وخاصة في الولاية السادسة، إذ تشير بعض الوثائق الثورية الموجهة إلى شيوخ المجالس الشعبية إلى ضرورة تأطير الاحتفالات الوطنية يوم الإعلان على الاستقلال، وتحديد شعاراتها، واجبارية رفع الراية الوطنية وحدها فوق كل المباني الرسمية، وتكليف رجال الشرطة والدرك بحفظ الامن.[62]

3- **الشرطة العسكرية**:

تمثل ذلك الهيكل الأمني الشرطي في أفواج وأفراد من المجاهدين، الذين كلفوا من طرف قيادة الثورة المتمثلة في قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني، بالاضطلاع داخل كل ولاية سواء بين المناطق أو النواحي أو الأقسام، وحتى بين الأحياء والقرى والدواوير هذا من جهة، أو بين الولايات، بمهام مراقبة تحركات المجاهدين، وكذا مراقبة رخص مرورهم الصادرة من قياداتهم المحلية أو الوطنية، وحتى الصادرة عن القيادات المتواجدة خارج الوطن، كي يتم التحكم في كل تحركات المجاهدين ومراقبتها مراقبة دقيقة وصارمة وذلك لأمنهم وسلامتهم، وزيادة في الانضباط والصرامة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني، وهو الأمر الذي يستشف من خلال إحدى الوثائق[63] الصادرة عن إدارة جيش التحرير بمنطقة سدراته[64] في الولاية الأولى الاوراس النمامشة[65]، وهي عبارة عن بيان عسكري موجه إلى كافة عناصر الشرطة العسكرية لجيش التحرير الوطني الجزائري بمنطقة سدراته، يأمر بإلقاء القبض على كل جندي غير حامل لرخصة المرور من قيادته، كما يأمر كل جندي ألقي عليه القبض بالامتثال لإجراءات النظام بكل طاعة وبدون مخالفة أو عصيان للأوامر الشرطية[66].

وحسب إبراهيم العسكري فأن الشرطة العسكرية أو الحربية كانت تمثل أدق أجهزة جيش التحرير وأنشطها، بحيث لم يقتصر نشاطها على الميدان العسكري فقط، بل امتد إلى خارجه بمراقبة تحركات كل الجنود في إجازاتهم. كما مثلت الرقيب الحساس في جهاز المخابرات المنظم تنظيما محكما، فاستطاعت الثورة بفضله أن تتعرف على الخونة وتؤدبهم، وتكشف الكثير من الخطط العسكرية للعدو قبل تنفيذها. كما حافظت الشرطة العسكرية على الأمن في المدن والقرى والمناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الوطني، وتولت أيضا تنفيذ الأحكام بين المدنيين.[67]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وفي مطلع عام 1960م شرعت قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني،[68] في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لتطبيق محتوى البند الخاص الوارد في مرسوم عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 31 جانفي 1960م، والمتعلق بصلاحيات ومهام قيادة هيئة الأركان العامة، والذي يعهد لها الاضطلاع بمهام الشرطة العسكرية في المناطق التي يتم تحديدها بالاتفاق مع اللجنة الوزارية المشتركة للحرب.[69]وتجسيدا لما ورد فيه ميدانيا، وقصد ضبط الأمور وإصلاح الأوضاع بالمناطق الحدودية خاصة، والتي كانت تعرف تدهورا ملحوظا في عديد الجوانب، بسبب تداخل الصلاحيات والتنافس بين قيادات جيش الحدود، والفشل في فرض الانضباط والنظام داخل المعسكرات الحدودية، وعجز وزارة القوات المسلحة سابقا في احتواء الأوضاع، ولا سيما الجانب الأمني منها،[70] فقد أصدرت قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، قرارًا تضمن إعادة هيكلة قيادة الحدود المكلفة أساسا بالدعم اللوجستي والصحي، وكذا المسائل الأمنية.[71]

4- **شرطة الحدود:**

دلت بعض الوثائق التاريخية الثورية الصادرة عن قيادة العمليات العسكرية بالمنطقة السادسة في الولاية الأولى، على وجود مهام شرطية أخرى في صفوف الثورة، أسندت لبعض المجاهدين على اختلاف رتبهم، والتي تمثلت في مهام شرطة الحدود، إذ تؤكد احدى تلك الوثائق على اعتماد قيادة المنطقة السادسة السالفة الذكر، الملازم الأول محمد العربي براهمية مسؤولا عاما للشرطة على كامل حدود المنطقة، المتاخمة للحدود الجزائرية التونسية[72]، حيث تم تكليفه بالإشراف على كل من مركز شرطة الحدود بفريانة[73]، ومركز شرطة الحدود بقفصة[74]، ومركز شرطة الحدود بالمتلوي[75]، ومركز شرطة الحدود بالرديف[76]، وكلها مراكز حدودية متواجدة بالتراب التونسي وتنشط فيها فرق شرطة الحدود التابعة لجيش التحرير، وذلك لمراقبة الحركة الحدودية بين الجزائر وتونس في تلك المنطقة، والتابعة ثوريا لمناطق الداخل[77]. ولقد أكدت نفس الوثيقة الثورية أنه على كافة الاعوان الاستجابة لكل الأوامر والتعليمات الصادرة عن مسؤول الشرطة المذكور، وإعانته ومؤازرته في أداء مهامه النظامية في كنف التعاون المخلص والنزيه[78].

ونصت وثائق أخرى صادرة عن قيادات الثورة في منطقة الحدود الشرقية، اعتمادها لرجال شرطة، من بينهم المجاهد "احمد بن صالح اسلامة" للقيام بمهمة البوليس العسكري، بحيث كلفوا بمهام مراقبة خروج ودخول جنود جيش التحرير الوطني، وفحص أوراقهم، أو

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

اقتيادهم إن اقتضى الامر إلى مراكز الشرطة، وذلك في إطار مهام الشرطة أو البوليس العسكري للقواعد الحدودية[79].أما فيما يخص شرطة الحدود بالجهة الغربية للجزائر، فقد جاء ذكرها بإسهاب في شهادة المجاهد نجادي محمد مقران[80]، الذي أكد أنه كانت تتمتع بكل السلطات لمعالجة الشؤون السياسية والعسكرية، في مدينة وجدة[81] وعلى مستوى كل المنطقة الحدودية، ولها عدة مكاتب، مكلفة ظاهريا بتسوية النزاعات الاجتماعية والعائلية للاجئين، ولكن في حقيقة الامر كان دورها الرئيسي أمنيا يهدف إلى خدمة الثورة ورجالاتها. كما كانت تسهر على الوقوف في وجه النشاطات التجسسية للقنصلية الفرنسية واعوانها ضد الثورة بمدينة وجدة وكل المنطقة الحدودية. وعموما يمكن اختصار مهامها الرئيسية فيما يلي:

- إقناع أبناء الجزائر بالانخراط في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني.
- عزل مصالح القنصلية الفرنسية ونشاطاتها التجسسية على الثورة بالمنطقة.
- التصدي لأعوان السلطات الفرنسية.
- حماية جنود جيش التحرير الوطني في تلك الناحية.
- حراسة الحدود لمواجهة أي تسرب لأعوان السلطات الفرنسية، الذين كانوا يستعملون كثرة المسافرين بين الجزائر والمغرب غطاء للتسلل.[82]

كما كان لشرطة الحدود الغربية مركز اعتقال سري في المنطقة الحدودية، لا يُعْرَفُ إلا من قبل قيادة الولاية الخامسة[83] وقيادة الأركان، يستعمل سجناً، ومستودعات تحت الأرض تستعمل لتخزين واخفاء الأسلحة.[84] ومن بين الذين أسندت لهم قيادتها السيد محمد مقران نجادي، الذي عينه كل من العقيد عبد الحفيظ بوصوف،[85] ونائبه العقيد هواري بومدين[86] برتبة محافظ بالمنطقة، لا يخضع إلا لتعليماتهما الشخصية فقط[87].

وكنموذج بسيط عن إحكام القبضة البوليسية على إطارات وجنود جيش الحدود، يروي السيد بلعيد عبد السلام[88] أنه بعد التحاقه بجبهة التحرير الوطني في المغرب الأقصى مع نهاية جويلية 1957م، أسندت إليه مهمة تدريس تاريخ الحركة الوطنية لمجموعات من الطلبة وتلاميذ الثانويات، الذين كان يتم تجنيدهم في صفوف جيش الحدود، وكان ملزمًا مع بقية المؤطرين بالمكوث في فيلا مغلقة في مدينة وجدة بعد نهاية مهامهم، غير أنه في أحد أيام شهر ماي عام 1958م قام بالتجول في أحياء مدينة وجدة، فوجد نفسه في مأزق مع أحد ضباط الاتصالات الجزائريين الذي حاول اعتقاله، وعندما فشل في ذلك طلب من الشرطة المغربية بالقبض عليه لكونه عنصرًا مشاغبًا (بحكم اتفاق بين السلطات المغربية وقيادة جيش الحدود

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الجزائري)، وبعد قضاء يوم في السجن تم تسليمه إلى العقيد بومدين، الذي اعتبر أن سلوكه كان بمثابة خيانة للثقة التي وضعت فيه، ثم ألزمه بكتابة تقرير مفصل وتقديم اعتذارات إلى قيادة الولاية الخامسة. وعندما تحدث بن طوبال مع بوصوف حول هذه القضية ذكر هذا الأخير بأنه يعتبرها حالة فرار تستحق عقوبة الموت.[89]

5- **الشرطة السرية:**

الشرطة السرية هي مصالح بوليسية ترتبط عادة بالأنظمة السلطوية، وإن لم تكن الشمولية، وهي جهاز قمعي بالأساس، وتعمل عادة خارج الإطار القانوني والدستوري، وتكون مرتبة فقط بأعلى هرم السلطة التنفيذية، هدفها السيطرة على الناس والأحزاب والمؤسسات، ولها عدة تسميات، وهي بذلك عكس أجهزة الخدمة الأمنية المحلية، التي توضع ميزانياتها، وميزانية عملياتها تحت رقابة السلطة التشريعية والقضائية، وتعمل في إطار القانون، ويكون هدفها جمع المعلومات، والتحقيق في مختلف القضايا. وتسمى أيضا بالشرطة السياسية، والتي تضطلع بمهامها توفير الحماية من مظاهر الانحراف السياسي والتطرف، ومختلف أوجه الاخلال بالنظام العام وزعزعة استقرار الدولة، وكذلك محاربة الشائعات والدعاية المغرضة والأنشطة الهدامة.[90]

ويذكر بهذا الصدد أن السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[91]، سعى إلى ضمان التنظيم السياسي والإداري للجزائريين آنذاك في الداخل وبالمناطق الحدودية في كل من تونس والمغرب، باعتباره المسؤول عن ذلك القطاع، فعمل على تكوين ما يشبه الشرطة السرية، في صفوف جبهة التحرير الوطني،[92] ولكنه فيما يبدو وجد صعوبة في مهامه، حيث لم يكن تحت تصرفه لتحقيق ذلك سوى حوالي 200 فرد، مما لم يمكنه من وضع بعض قنوات الاتصال مع ولايات الداخل إلا في عام 1961م، عن طريق مجموعة من رجال الاتصال تربط بينه في مقر اقامته بتونس وولايات الداخل. وفي إطار صلاحياته الوزارية أيضا أشرف على المهام والصلاحيات الشرطية والقضائية، فكون بالحدود في الأراضي التونسية والمغربية، مجموعة من المحافظين السياسيين لتأطير وحدات وافراد جيش وجبهة التحرير الوطني في الخارج، في انتظار ادخالهم إلى الجزائر بعد الاستقلال.[93]وكان الرجل في حقيقة الامر يسعى من خلال كل تلك التحركات إلى تكوين شرطة سرية في كل هياكل الثورة، لأن ذلك الامر كان يتوافق مع إيمانه وقناعاته، بالفوائد العملية الكثيرة للقبضة الحديدية، التي تؤدي إلى انضباط الجماهير.[94]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

غير ان الامر اعْتُبِرَ محاولة منه لفرض هيمنته على زملائه، وذلك باقتحام مجالاتهم ومحاولة الاطلاع على أسرار مصالحهم. وقد وجد في ذلك المجال منافسة خاصة من طرف مصالح زميله وزير التسليح والاتصالات العامة السيد عبد الحفيظ بوصوف، من خلال مصالحه لليقظة ومحاربة التجسس أو المخابرات المضادة[95]. وهو الامر الذي يستشف من قضية السيد بلعيد عبد السلام في مدينة وجدة السالفة الذكر، والتي أثبتت أن السيد عبد الحفيظ بوصوف كان يسيطر على الوضع بشكل محكم منذ شهر ماي عام 1958م في الحدود الغربية، أي قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أيام كان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ[96]. تلك المصالح التي تمكن بوصوف من تحويلها إلى ما يشبه جهاز رقابة داخلي، منافس لنفوذ وزارة الداخلية، ولكنه كان أشد بأسا، لذلك تقول بعض الكتابات أنه سعى إلى تكوين نظام بوليسي قمعي في صفوف قيادة الثورة، لقناعته بأن الثورة يجب أن تقود حتما إلى نظام ديكتاتوري،[97] كما أنه كان يعتبر أي مخالفة لتعليماته خيانة عظمى يعاقب مرتكبها بالإعدام[98]. غير أنه ورغم وجود ذلك الجهاز، وتميزه بالحزم في التعامل مع مختلف القضايا، إلا أنه يسجل بهذا الخصوص تحامل كبير على مصالحه، التي عمل البعض على تحميلها أكثر مما تستحق من النقد السلبي، في الوقت الذي استطاعت فيه بفضل تلك الإجراءات كشف العديد من المؤامرات الاستعمارية، وكذلك فرض نظام ثوري صارم حافظ على هيبة الثورة وتطبيق قراراتها.

التكوين في قطاع الشرطة إبان الثورة:

لقد أعطت قيادة الثورة التحريرية أهمية بالغة لتكوين إطاراتها، والذين كان من جملتهم إطارات وطلبة الشرطة، سواء في عهد لجنة التنسيق والتنفيذ[99]، أو في عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث عملت على تسهيل كل الصعاب والعراقيل من أجل التحاقهم بمختلف الكليات والجامعات والمدارس بالدول العربية، وذلك عن طريق تزويدهم بمختلف الوثائق والشهادات اللازمة، أو بإعطائهم ما يعادل شهاداتهم المتحصل عليها في الجزائر، وقد حرصت وزارة الشؤون الثقافية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ممثلة في وزيرها شخصيا على إتمام تلك العملية، ولا أدل على ذلك من توقيع الوزير شخصيا على تلك الوثائق.[100]

وفي ذلك الإطار أرسلت قيادة الثورة أربع دفعات من الطلبة، قصد التكوين برتبة ملازمي الشرطة في قسم طلبة الأقطار الشقيقة بكلية الشرطة المصرية، والتي كانت آنذاك تابعة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لوزارة الداخلية، في الجمهورية العربية المتحدة[101]، وتحتوي الوثائق المتوفرة في المتحف المركزي للشرطة بالجزائر العاصمة على قائمة بأسماء طلبة الدفعات الأربع وعددهم[102]، ومجموعة من الصور الخاصة بهم منها صورة للدفعة الرابعة لملازمي الشرطة، خُصَّت بزيارة بعض وزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذين كانوا مسجونين بفرنسا وتم اطلاق سراحهم في شهر أفريل 1962م، وفق ما نصت عليه ترتيبات اتفاقيات ايفيان[103]، أي بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، وذلك برفقة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. ويظهر بشكل بارز فيها كل من السيد أحمد بن بلة، والسيد حسين آيت أحمد، والسيد محمد خيضر، بالإضافة إلى الرئيس المصري والوفد المرافق له.[104]

وحسب شهادة السيد شريف بلقاسم سلامة[105]، فإن قيادة الثورة كانت تتابع عن كثب وباهتمام تطور تكوين الطلبة، فخصصت لكل واحد منهم دفترا شخصيا وبطاقة معلومات يدون فيها كل المسار التكويني للطلبة الإطارات، سواءً على مستوى الكليات والاكاديميات العربية، أو الدورات المنظمة على مستوى المدرسة العسكرية للجنة الوزارية المشتركة للحرب التابعة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس، مثل الدورات التكوينية التي خضع لها شخصيا، كدورة استعمال نظام الاتصال المورس في شهر ديسمبر 1961م[106]، ودورة التحقيقات الجنائية في شهر جانفي (يناير) 1962م [107]، وعليه فقد كانوا مستعدين للعمل أثناء الثورة أو بعد الاستقلال، لذلك تم تعيين بعضهم في مناصب قيادية عسكرية في داخل الولايات الثورية، أو في جيش الحدود، ليكملوا مسارهم المهني في الجيش، كما تم الاعتماد على البعض الاخر للمساهمة في تسيير الشرطة الجزائرية وهيكلتها مباشرة بعد الإعلان على استقلال الجزائر، حيث امروا بالدخول إلى التراب الوطني، وفي ذلك الاطار تم تكليف السيد شريف بلقاسم سلامة السالف الذكر من طرف قيادة الولاية الأولى لجبهة وجيش التحرير الوطني، بتنظيم فرع الشرطة في مدينة خنشلة المنطقة الثانية، يوم 17 جويلية 1962م.[108] حيث تم تنصيبه في مهامه كمحافظ شرطة خنشلة[109].

لقد جاء تكوين تلك الدفعات من الشرطة في الخارج تنفيذًا لقرارات مؤتمر الصومام، المتعلقة برفع مستوى التكوين لإطارات الثورة التحريرية، حيث شرعت قيادتها في عملية تكوين وتحضير إطارات الشرطة الجزائرية، قصد تحميلهم المسؤولية في الاضطلاع بالمهام الأمنية الشرطية بعد استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال الوطني، وهو الامر الذي كان بالفعل، حيث شكل العديد من أولئك الضباط المتكونين أيام الثورة، سواء في الداخل أو في

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الخارج، النواة الأولى للإطارات التي شكلت قيادة المديرية العامة للأمن الوطني، التي تأسست يوم استرجاع السيادة الوطنية في 5 جويلية عام 1962م، بتعيين أول مدير عام للأمن الوطني السيد مجاد محمد.[110]

وقد تخرجت الدفعة الأولى لملازمي الشرطة الجزائريين المذكورين في عام 1958م، بعد مدة تكوينية دامت عامين، وعدد أفرادها سبعة. وقد بلغ مجموع المتخرجين في الدفعات الأربع أربعين (40) طالبا برتبة ملازم، كان توزيعهم عليها كما يلي:

- ✓ الدفعة الأولى تخرجت من الكلية عام 1958م وكانت تتألف من سبعة (07) طلبة.
- ✓ الدفعة الثانية تخرجت من الكلية عام 1960م وكانت تتألف من ستة (06) طلبة.
- ✓ الدفعة الثالثة تخرجت من الكلية عام 1961م وكانت تتألف من خمسة عشر (15) طالبا.
- ✓ الدفعة الرابعة تخرجت من الكلية عام 1962م وكانت تتألف من اثنى عشر (12) طالبا[111].

أما حسين بن معلم[112] فقد كتب في مذكراته أن عدد الدفعات التي التحقت بكلية الشرطة في مصر هو ثلاثة، ولكن بأعداد واحصائيات مختلفة نوعا ما وبشكل مختصر.[113]

كما تجدر الإشارة عناصر الشرطة بالداخل، كانوا يخضعون كغيرهم من رجال الثورة إلى تكوين عسكري، لأنهم أساسا كانوا من افراد جيش التحرير يضطلعون بمهام شرطية، وهي جزء من النشاط والمهام الثورية، التي كان يقوم بها رجال الأجهزة الأخرى كالاتصال والصحة...الخ.[114]

لباس الشرطة إبان الثورة:

لقد كانت مسألة توفير اللباس العسكري وتوحيده، من بين الامور التي عانت منها الثورة التحريرية حتى بالنسبة للجنود المقاتلين أنفسهم، خاصة في المرحلة التي سبقت مؤتمر الصومام، إذ اعتمد في البداية على الملابس القديمة التي كانت تباع بالميزان بأثمان زهيدة، الامر الذي تفطنت له السلطات الاستعمارية فمنعت دخولها إلى السوق الجزائرية.[115] كما أن اغلب قادة الولايات في جيش التحرير الوطني لم يتمكنوا، أو تجنبوا تطبيق توصيات مؤتمر الصومام، المتعلقة بإلزامية وضع الرتب وارتداء الزي العسكري، مبررين ذلك السلوك المنافي للتقاليد العسكرية النظامية، بالحرص على مراعاة مشاعر الجنود من جهة، وعلى عدم إبراز مظاهر التميز عن الجماهير الشعبية المحتضنة للثورة.[116]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وبما أن عناصر الشرطة الثورية كانوا من أفراد جيش التحرير الوطني، فقد كان لباسهم غير موحد خاصة في بداية الثورة، وكان يغلب عليه الطابع المدني نظرا لمقتضيات العمل الشرطي. فبالنسبة للمصالح الأمنية الاستعلاماتية الثورية، وبحكم حساسية المهام الموكلة إليها، كان عناصرها سواء منهم من كان مجندا في صفوف جيش التحرير، أو من كان يعمل مدنيا تحت غطاء جبهة التحرير الوطني، يرتدون كلهم زياً مدنياً مشابهاً لباقي أفراد المنطقة التي يتواجدون فيها، أو الحرفة التي يتخفون تحت شعارها، وذلك لضرورة المهام التي يضطلعون بها، والتي تتطلب التخفي والسرية والكتمان، الامر الذي ساعدهم في المرور، والحركة بيسر، وكذا في الحصول على المعلومات دون وقوعهم في الاسر أو تعرضهم للمتابعة. وعموما فإن مهام هذا النوع من أجهزة الامن والشرطة تقتضي ارتداء الزي المدني، خاصة في سنوات الثورة التحريرية الاولى، التي كان فيها اكتشاف أي عنصر من ذلك التنظيم يشكل خطراً على الجميع، لذلك فلباسهم كان غاية في البساطة تجنبا لإثارة الانتباه أو لفت النظر.

أما فيما يخص لباس شرطة المجالس الشعبية، فقد ذكرت بعض المصادر والشهادات على أنهم كانوا يرتدون زياً مدنياً مشابهاً لباقي أفراد المنطقة التي يتواجدون فيها، أو الحرفة التي يتخفون تحت شعارها، وذلك لان ميدان نشاطهم كان محصوراً في الغالب بين الأوساط الشعبية ويتطلب سرية تامة، ودون محاولة إظهار صفتهم سواء عن طريق ارتداء ألبسة معينة، أو علامات مميزة، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من المسبلين ورجال التنظيمات الثورية الأخرى، التي كانت تمارس نشاطها السري بين الأوساط الشعبية،[117] وذلك لتجنب كشف التنظيم أو الاعتقال والتعذيب، وبذلك استطاع تنظيمهم توسيع مجال نشاطه، حتى داخل المحتشدات التي أقامتها السلطات الاستعمارية لحشد الجزائريين وعزلهم عن الثورة، فكان التأطير والنظام الثوري يسايرهم حتى داخل تلك المحتشدات، من طرف رجال شرطة المجالس الشعبية[118]. كما سبقت الإشارة إليه.

بينما تميز لباس رجال المصالح الشرطة العسكرية في بداية الامر بالبساطة، بحيث كانوا يرتدون لباسا لا يختلف عن لباس جنود جيش التحرير الوطني، ولاسيما أنه في تلك المرحلة كان اللباس العسكري قليلاً وغير موحد، وفي كثير من الاحيان يجمع بين الزي المدني والزي العسكري، ولكن بمرور الزمن وبتطور الثورة وانتشارها وخاصة بعد مؤتمر الصومام، عرف الزي العسكري نوعاً من التطور والتوحد بين مختلف الولايات والوحدات، وعموما فإن رجال الشرطة العسكرية كانوا يرتدون زياً عسكرياً لا يختلف عن بقية الجنود، ماعدا في وضعهم

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لبعض الشارات المصنفة لهم، أو بوضع بعض القبعات أو الخوذات التي كتب عليها شرطة عسكرية وذلك في السنوات الأخيرة من الثورة، وفي بعض الولايات مثل الولاية السادسة.[119]

أما بخصوص لباس رجال مصالح شرطة الحدود، الذين كلفوا بمهام مراقبة الحركة الحدودية للمجاهدين، في المراكز الحدودية المتواجدة بتراب الدول المجاورة خاصة تونس والمغرب الأقصى، فإن بعض الصور التي تم الاطلاع عليها تظهرهم بالزي المدني في أغلب الحالات، وعلى اختلاف رتبهم، خاصة فيما يخص شرطة الحدود بالجهة الغربية للجزائر[120]، وذلك لاضطلاعها بمهام استعلاماتية وحدودية في نفس الوقت، الامر الذي يتطلب التخفي والتحرك في سرية بألبسة وازياء مدنية عادية تحقق التمويه المطلوب، وعدم لفت الانتباه، ولاسيما أن أعوان المخابرات الفرنسية كانوا يبذلون قصارى جهودهم من أجل كشف وتتبع نشاطات رجال الثورة، وتحركاتهم في المنطقة، وكذلك لإحباط كل محاولات تسللهم إلى الأراضي الجزائرية قبل الانطلاق، وخاصة لإجهاض قوافل ادخال الأسلحة والذخيرة ومحاولة اعتراضها، وكذا لمحاولة معرفة كل الخطط والمشاريع الثورية في المنطقة الحدودية.[121]

أما دفعات الطلبة ملازمي الشرطة الذين تم تكوينهم في كلية الشرطة المصرية، فكان لباسهم يتمثل في لباس الشرطة المصرية بجميع ضروریاته ولواحقه[122]، وذلك طوال مدة التكوين بالكلية والمقدرة بسنتين، كونهم في تلك المدة كانوا خاضعين للنظام الداخلي لتلك الكلية، والقاضي بضرورة ارتداء الزي الرسمي لطلبة الشرطة المصرية بالنسبة لكل طالب يخضع لدورة تكوينية بها، مع ضرورة دفع ثمن تلك الملابس من طرف الطالب أو من ينوب عليه، وهو الامر المدون بالبند الثاني من تعهد كلية البوليس المصرية، الذي كان يوقع من طرف كل طالب يرغب في الالتحاق بالكلية، وكذلك من طرف رئيس بعثة بلاده المعتمدة في مصر، ومدون أيضا بالبند الثاني لملخص التعليمات الواجب اتباعها من طرف طلبة الكلية[123]، أما بعد تخرجهم والتحاقهم بوحدات جيش التحرير الوطني، فإنهم يخضعون لنظام جيش التحرير الوطني ولباسه.[124] مما تقدم يمكن القول:

1- إن ميلاد الشرطة، كان مواكباً لاندلاع الثورة التحريرية، وتطور مسارها، وتنوع نشاطها وتأطيرها، حيث تعددت وتنوعت مصالحها ومهامها بتعدد مهام الثورة، إذ ظهرت عدة مصالح أمنية آنذاك، يذكر منها: المصالح الأمنية الاستعلاماتية الثورية، ومصالح شرطة المجالس الشعبية أو ما يعرف باللجان الخماسية، ومصالح الشرطة العسكرية، ومصالح شرطة الحدود، ومصالح الشرطة السرية وغيرها.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

2- إن مفجري الثورة فكروا فيما يكفل لها النجاح من تنظيمات ومجالس، ويستكمل بناءها وتشكلها مع مرور سنوات الثورة ولاسيما في محطاتها الكبرى مثل: مؤتمر الصومام عام 1956م، الذي تمخضت عنه قرارات هامة تعلقت بالثورة عامة، وشملت في خصوصياتها كل الجوانب بما فيها الشرطة ومهامها ومصالحها. وكذا تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958م وما كان له من أثر واهتمام بمؤسساتها ومستلزمات أمورها.

3- إن الوثائق الارشيفية والمصادر التاريخية وشهادات من عايش المرحلة، تتحدث عن عدة أسماء لجهاز الأمن، أو لمختلف مصالحه. أما السلطات الاستعمارية الفرنسية فقد أطلقت عليه اسم "الشرطة السرية المختصة بالجوسسة".

4- ان الشرطة في أثناء الثورة التحريرية كانت لها مهام محددة في مجال اختصاصها. ولذلك فقد تمت هيكلتها وتأطيرها وفق الحاجة، ومقتضيات الظروف التي كانت تعيشها الجزائر عامة، والثورة التحريرية خاصة، كي تتمكن من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، حيثما وجدت، فتعددت اختصاصاتها وامتدت إلى عدة مستويات قصد تقديم خدمات أمنية للثورة ولأفراد الشعب.

5- ان افراد الشرطة ساهموا في المجهود الثوري كونهم عناصر من الجيش وجبهة التحرير الوطني، واستشهد كثير منهم في سبيل الجزائر، وأسر وجرح بعضهم الآخر كغيرهم من مختلف أبناء الثورة التحريرية والشعب الجزائري، كما ساهموا في الوقوف ضد هجمات العصابات الارهابية لمنظمة الجيش السري الفرنسية، في نهاية الثورة، والتي عملت على اثارة الفوضى واضطراب الأمن بالجزائر، في مرحلة المفاوضات ولاسيما في المرحلة الانتقالية بعد وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962م. كما شكلوا النواة الأولى لشرطة الجزائر المستقلة بعد نهاية الثورة التحريرية واسترجاع السيادة الوطنية في بتاريخ 5 جويلية عام 1962م.

6- ان قادة الثورة اهتموا بتكوين ما لا يقل عن أربع (04) دفعات من إطارات الشرطة في الخارج، كعمل استشرافي الغاية منه إعداد إطارات يمكنها المساهمة في تسيير ذلك القطاع بعد الاستقلال.

7- ان تلك الهياكل الشرطية كانت تعمل في مناطقها دون اتصال بينها، وذلك لخطورة الوضع وصعوبة التنسيق، وسرية العمل الثوري عامة والشرطي خاصة، ولكنها كانت تعمل تحت قيادة جيش وجبهة التحرير المحلية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

8- ان جهاز الشرطة في الثورة لم يكن جهازا قائما بذاته بل كان يمثل جزءاً لا يتجزأ من وحدات وعناصر جيش وجبهة التحرير الوطني، مكلف بأداء مهام أمنية شرطية.

9- ان شرطة الثورة كان لها امتداد افقي في قاعدة الثورة، ولم يكن لها في المقابل هيكلة هرمية عمودية، تشمل قيادة جهوية أو وطنية متصلة مباشرة بالقيادة العليا للثورة، شأنها في ذلك شأن جهاز العدالة، والصحة...الخ، حيث كانت هذه الأجهزة كلها تحت قيادة واشراف جيش وجبهة التحرير الوطني، وتخضع مباشرة إلى قياداتها المحلية، التي احتوت كل التنظيمات والنشاطات الثورية في إقليمها.

10- إن الوثائق ومختلف المصادر المتاحة تبين أن ذلك الجهاز الثوري لم يقتصر على منطقة أو ولاية واحدة من الوطن، بل وجدت له مصالح عاملة حتى في حدود بعض الدول الجارة، كما تم ذكره سابقا.

11- إن لباس شرطة الثورة لم يكن موحدا خاصة في بداية الثورة، شأنها في ذلك شأن باقي أفراد جبهة وجيش التحرير الوطني، وعموما كان يغلب عليه الطابع المدني نظرا لمقتضيات العمل الشرطي، ومجال نشاطه الذي غالبا ما يكون في مناطق تواجد القوات الفرنسية وأعوانها، مما يستوجب التخفي والسرية.

12- ان موضوع الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية بعد هذا المقال مازال في حاجة إلى مواصلة البحث والدراسة، ومحاولة جمع أكبر عدد من الوثائق والشهادات التي تخدمه، خاصة في الوقت الحالي، وذلك قبل رحيل القلة من الرجال الذين شاركوا أو ساهموا في ذلك النشاط الثوري من خلال عملهم بتلك المصالح الأمنية الثورية.

الهوامش:

[1]- نداء أول نوفمبر 1954، هو أول وثيقة سياسية صدرت عن الثورة التحريرية الجزائرية، يوم أول نوفمبر 1954م للإعلان عن ميلادها وميلاد جيش وجبهة التحرير الوطني، الممثل الشرعي والوحيد للثورة التحريرية الجزائرية والشعب الجزائري، تم اعداده من طرف القيادة الوطنية التي تولت التحضير لتفجير الثورة التحريرية الجزائرية في صيف وخريف عام 1954م، تضمن في مطلعه ديباجه عرفت بالأسباب التي أدت الى تفجير الثورة، وأهدافها، ووسائل الكفاح التي سوف تنتهج حتى تحقيق النصر، كما عرض على السلطات الفرنسية مخرجا مشرفا لها من أجل تفادي إراقة الدماء والمتمثل في الاعتراف باستقلال وسيادة الجزائر...الخ. أنظر المزيد في:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- المتحف الوطني للمجاهد: **نداء أول نوفمبر 1954**، مطبعة الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الرويبة، الجزائر، 2000.

[2]- المؤتمر الأول للثورة عقد بتاريخ 20 أوت عام 1956م، في الولاية الثالثة التاريخية (المنطقة الثالثة قبل مؤتمر الصومام)، بمنطقة إفري أوزلاقن في حوض وادي الصومام، ولاية بجاية حاليا، صدر عنه عدة قرارات حاسمة كان لها أثر بالغ في مسار الثورة التحريرية. أنظر المزيد في:

- محمد لحسن زغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

[3]- رضوان شافو: **دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، مقالات وابحاث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2019، ص 131.

[4]- نسخة **لمذكرة اتهام في حق مجموعة من المجاهدين من منطقة الوادي وتقرت وما جاورها**: صادرة عن عدالة السلم للمحكمة الدائمة للقوات المسلحة الفرنسية بقسنطينة، بتاريخ 02 مارس 1959، سلمت نسخة منها إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف المجاهد والشرطي المرحوم المشري بلعيد عام 2016م.

[5] - محمد تقية: **حرب التحرير في الولاية الرابعة**، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 45.

[6]- رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 130 – 131.

[7]- يعرف أيضا بالفيلق الأجنبي الفرنسي Légion étrangère هي وحدة عسكرية فريدة في الجيش الفرنسي، أنشئت من قبل ملك فرنسا فيليب لويس، في10 مارس 1831م، خصيصا للأجانب الذين يرغبون في الخدمة ضمن صفوف القوات المسلحة الفرنسية، ولكن تحت قيادة ضباط فرنسيين، وذلك بغرض إزالة العناصر التخريبية من المجتمع ووضعها في الصفوف لمحاربة أعداء فرنسا، وكانت الجزائر كوطن للفيلق لمدة 130 سنة، حيث هبطت بها أولى الفرق في أواخر 1831م، وكانت السنوات الأولى لها في الجزائر صعبة على المحاربين، الذين تم إرسالهم إلى أسوأ الأماكن في مواجهة المقاومات الجزائرية، واستخدم الفيلق بشكل رئيسي لحماية وتوسيع الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر ، لكنه قاتل أيضا في جميع الحروب الفرنسية تقريبا، بما في ذلك الحرب الفرنسية البروسية، والحربين العالميتين. وظلت الفرقة الأجنبية جزءا هاما من الجيش الفرنسي، وهي مستمرة إلى اليوم في الجيش الفرنسي. أنظر المزيد في:

- Anthony Clayton (trad. de l'anglais par Paul Gaujac), **Histoire de l'armée française en Afrique: 1830-1962 [« France, soldiers and Africa »]**, Paris, A. Michel, 1994.

- Dominique Farale : **Mystérieuse Légion étrangère de 1831 à nos jours : une épopée combattante et humanitaire**, Paris, DIE, 2005.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[8]- MOHAMMED GUENTARI : **ORGANISATION POLITICO – ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION ALGERIENNE DE 1954 à 1962**, OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES, VOLUME 1, ALGER, 1994, p 653.

وانظر أيضا:

- محمد مقران نجادي: **شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية**، ترجمة محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والاشهار، الجزائر، 2014، ص 84.

[9]- رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 132 – 133.

[10] - نسخة من **بيان عسكري هام صادر عن إدارة جيش التحرير لمنطقة سدرته**، مختوم، وغير مؤرخ، سلمت نسخة منه إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو بتاريخ 2 مارس 2019.

[11]- محمد مقران نجادي: **المصدر السابق**، ص 124.

[12]- نسخة من مراسلة بين محافظ شرطة تبسة وعامل عمالة عنابة (بونا سابقا)، حول **اعتقال بعض موظفي الشرطة من طرف السلطات العسكرية**، مؤرخة في 08 جوان 1957م، سلمت نسخة منها إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو بتاريخ 2 مارس 2019.

- أنظر أيضا: رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 132 – 133.

[13]- **نفسه:** ص 132 – 133.

[14] - MOHAMMED GUENTARI : **Op.cit**, VOLUME 2, p 653.

وانظر أيضا: - محمد مقران نجادي: **المصدر السابق**، ص 81.

[15]- **نفسه:** ص 81.

[16] - محمد تقية: **المرجع السابق**، ص 45 - 46.

[17] - MOHAMMED GUENTARI : **Op.cit**, VOLUME 2, p 653.

وانظر أيضا: - محمد مقران نجادي: **المصدر السابق**، ص 81.

[18] - **Ibid :** p 653.

[19]- نسخة من مراسلة: **أنظر الهامش رقم 11**.

- أنظر أيضا: رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 132 – 133.

[20]- نسخة من مراسلة: **أنظر الهامش رقم 11**.

- أنظر أيضا: رضوان شافو: **المرجع السابق**، ص 132 – 133.

[21] - رابح زراري المدعو الرائد عز الدين: **الفلاقة، تقديم مراد أوصديق**، ترجمة جمال شعلال، دار موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 18.

[22] - امال شلي: **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1956م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة، كلية الادب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2005-2006، ص 139.

[23] - MOHAMMED GUENTARI : **Op . cit**, VOLUME 1, p 1 .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[24]- الولاية الثورية الثالثة هي المنطقة التي كانت تسمى في بداية الثورة بالمنطقة الثالثة (القبائل)، تقع في شمال التراب الوطني، يحدها شمالا البحر المتوسط، وشرقا الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، وغربا الولاية الرابعة (الجزائر العاصمة ومنطقة الوسط)، أما من الجنوب والجنوب الشرقي فنجد الولاية الأولى (الاوراس النمامشة). أنظر المزيد في:

- عبد المالك بوعريوة: **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1962م**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصرة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005-2006، ص ص 22 – 27.

- محمد علوي: **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار علي بن زين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 83 - 110.

[25] - يحي بوعزيز: **الثورة في الولاية الثالثة**، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2009، ص 184.

[26]- جريدة المقاومة الجزائرية، **من صميم دستور الثورة "هذه المبادئ تقود ثورتنا إلى النصر النهائي"**، العدد 18، الطبعة الثالثة، الاثنين 2 ذو الحجة 1376هـ الموافق لـ 1 جويلية 1957م، ص5.

[27]- لاختيار أعضاء تلك المجالس يجتمع سكان القرية أو الدشرة ...الخ تحت قيادة رئيس القسم أو ممثلٍ عنه، وتتم الموافقة على الأشخاص المقترحين لشغل تلك المناصب برفع الايدي.

[28]- حسب شهادات بعض المشاركين في أشغال الندوة الوطنية الأولى لكتابة تاريخ الثورة، المنعقدة أيام 29-31 أكتوبر عام 1981م. أنظر المزيد في: - محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الثاني، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص67.

[29]- المنطقة الثورية الثانية هي المنطقة التي سميت بمنطقة الشمال القسنطيني، تقع في شرق التراب الوطني، يحدها شمالا البحر المتوسط، وشرقا الحدود التونسية، وغربا المنطقة الثالثة، أما من الجنوب فنجد المنطقة الأولى. ولقد تحولت بعد مؤتمر الصومام إلى اسم الولاية الثانية. أنظر المزيد في: - عبد المالك بوعريوة: **المرجع السابق**، ص ص 19 – 22. وأنظر أيضا: - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص ص 63 - 82.

[30]- العقيد علي كافي من مواليد في 7 أكتوبر 1928 بالحروش ولاية سكيكدة، من عائلة ريفية تنتمي إلى الزاوية الرحمانية، بدأ دراسته بالمدرسة الكتانية في قسنطينة بعد حفظه للقرآن على يد والده، انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس سنة 1950 لاستكمال دراسته. عاد إلى الجزائر سنة 1952 ودخل في الحياة السياسية، فطاردته السلطات الفرنسية مع مجموعة من زملائه، ساهم في الثورة بعد اتصاله بديدوش مراد في نوفمبر 1954م. وكانت بداية مشاركته على مستوى مدينة سكيكدة، وبعدها التحق بجبال الشمال القسنطيني. وشارك في هجومات 20 أوت 1956م تحت قيادة زيغود يوسف، قاد الولاية الثانية بين أعوام 1957م و1959م، ثم التحق في شهر ماي 1959م بتونس، وكان من بين الشخصيات العشر التي قامت بتنظيم الهيئتين المسيرتين للثورة (الحكومة المؤقتة للجمهورية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية). بعد استقلال الجزائر في عام 1962م عين سفيرا في كل من تونس، مصر، سوريا، لبنان، العراق، إيطاليا، ثم شغل منصب أمين عام للمنظمة الوطنية للمجاهدين سنة 1990م. وفي 14 جانفي 1992م عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة، ثم رئيسا له 2 جويلية 1992م إلى غاية 30 جانفي 1994م. توفى بمستشفى عين النعجة العسكري بالعاصمة الجزائرية في 21 أوت 2010م، وتم دفنه في مربع الشهداء بمقبرة العالية. أنظر المزيد في:

- محمد علوي: **المرجع السابق**، ص76.
- علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.

[31]- علي كافي: **نفس المصدر**، ص 94.

[32]- المشاتي هي جمع مشتى، وهي مجموعة من المساكن البسيطة مبنية بشكل بسيط من مادة الديس وأغصان الأشجار التي تغطى بالطين وأحيانا ببراز البقر، تسميتها تسمية محلية، غير أنها اخذت صفة عالمية ومتداولة في اللغة الفرنسية على المستوى الأكاديمي بعد اكتشاف آثار انسان كرومانيوم عام 1912م بمشتى العربي على مقربة من جنوب مدينة شلغوم العيد، ولاية ميلة، بالشرق الجزائري، وهي المنطقة التي يكثر فيها تداول هذه التسمية.

[33]- المداشر هي جمع دشرة وهي تسمية محلية تطلق على مجموعة من المنازل المبنية بمادة الطوب (مزيج من التراب والتبن)، أو الحجارة، وتبنى عادة حول المزارع الكبرى، أو منابع المياه، أو السفوح الجبلية كما هو الحال في منطقة القبائل.

[34]- الدواوير جمع دوار وهي مجموعة من المساكن البسيطة مبنية بشكل بسيط من مادة الديس وأغصان الأشجار التي تغطى بالطين وأحيانا ببراز البقر، تسميتها تسمية محلية.

[35]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص 94.

[36]- العقيد لخضر بن طوبال هو سليمان بن طوبال والمعروف أثناء الثورة الجزائرية باسم لخضر بن طوبال، كان أحد مفجري ثورة التحرير، ولد في 8 يناير 1923م بولاية ميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية، انضم إلى المنظمة الخاصة وأشرف على تنظيم الخلايا العسكرية بالشمال القسنطيني، وبعد اكتشاف أمرها عام 1950م لجأ إلى جبال الأوراس بعيدا عن مطاردات الشرطة الفرنسية، كان عضوا في مجموعة 22 عند اندلاع الثورة الجزائرية، وأشرف على العمليات الأولى بنواحي جيجل والميلية، كما كان من بين المؤطرين لهجومات 20 أوت 1955 رفقة الشهيد زيغود يوسف، شارك ضمن وفد المنطقة الثانية في مؤتمر الصومام، عين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم خلف زيغود يوسف على رأس الولاية الثانية بعد استشهاده، التحق بتونس عام 1957م، وفي شهر أوت 1957م عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعند تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عين وزيراً للداخلية في التشكيلتين الأولى والثانية، ووزير دولة في الثالثة، وشارك أيضاً في المفاوضات مع السلطات الفرنسية في لي روس وفي إيفيان، توفي بمستشفى عين النعجة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

العسكري بالعاصمة الجزائرية في 21 أوت 2010م، وتم دفنه في مربع الشهداء بمقبرة العالية. أنظر المزيد في: - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص 73.

[37]- مجلة أول نوفمبر: **المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1956**، مجلة أول نوفمبر، العدد 58، 1981، ص41.

- إدريس لعبيدي: **التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية التاريخية 1954-1962. المجالس الشعبية -نموذجا-**، مجلة الادب والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 1، كلية الادب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 223.

[38]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص 94.

[39] - MOHAMMED GUENTARI: **Op . cit**, VOLUME 1, p 130 – 131.

- وأنظر أيضا: - محمد لحسن زغيدي: **المرجع السابق**، ص 165.

[40]- اللجنة الخماسية هي التسمية التي اشتهرت بها في الأوساط الشعبية، وذلك لتشكيلتها التي تضم خمسة أعضاء يتم اختيارهم للاضطلاع بالمهام الواجب القيام بها على مستوى قراهم أو مداشرهم ودواويرهم ومشاتيهم.

[41]- جريدة المقاومة الجزائرية: **المصدر السابق**، ص5.

[42] - يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص82.

[43]- محمد لحسن زغيدي: **المرجع السابق**، ص 398.

[44]- محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 123.

[45]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص 95.

[46] - Mohammed Guentari : **Op . cit**., p 133 .

[47]- الولاية الثورية السادسة هي المنطقة التي كانت تنتمي في بداية الثورة إلى المنطقة الثورية الاولى الأوراس النمامشة، ويرجع الفضل في تفعيل النشاط الثوري بها إلى الشهيد "مصطفى بن بولعيد" قائد المنطقة آنذاك. تشكلت بعد مؤتمر الصومام وأخذت اسم الولاية السادسة، والتي امتدت حدودها من الأطراف الجنوبية للولاية الأولى الاوراس النمامشة إلى أقصى الجنوب الشرقي للجزائر، ومن الحدود التونسية الليبية شرقا إلى حدود الولاية الرابعة والخامسة غربا. أنظر المزيد في: محمد علوي: **المرجع السابق**، ص 169.

[48]- العقيد سي الحواس هو أحمد بن عبد الرزاق ولد عام 1923م بقرية مشونش في جبال الاوراس، حفظ القرآن الكريم وتعلم على يد والده، امتهن التجارة وبدأ نشاطه السياسي في حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية، التحق بالثور مع انطلاقتها عام 1954م، وكلف بمهمة في فرنسا ثم عاد عام 1955م إلى الجزائر ليلتحق بالولاية الأولى، حيث كلف بالعمل في الصحراء، اين تم تعيينه قائدًا للولاية السادسة بعد استشهاد قائدها الأول علي ملاح عام 1957م إلى غاية استشهاده يوم 29 مارس 1959م. أنظر المزيد في:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- محمد العيد مطمر: **حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990م. وأنظر أيضا: - عبد المالك بوعريوة: **المرجع السابق**، ص ص 32 – 36 . وأيضا - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص ص 175 - 190.

[49]- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تم الإعلان الرسمي عن تشكيلها في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958م، تحت رئاسة فرحات عباس، وذلك تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى 28 أوت عام 1958م، والذي كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تأسيس حكومة مؤقتة، استكمالا لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، وعرفت ثلاث تشكيلات من 1958م إلى 1962م، الأولى 1958م-1960م، الثانية 1960م-1961م تحت قيادة فرحات عباس، والثالثة 1961م-1962م تحت قيادة بن يوسف بن خدة. أنظر المزيد في:

- عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010 .

[50]- **مراسلة واردة من قيادة الولاية السادسة في شهر فبراير عام 1959م، تحت رقم 527/58ط**. أنظر المزيد في:

- محمد لحسن زغيدي: **المرجع السابق**، ص ص 402 - 408.

[51]- **نفسه:** ص 404 - 405.

[52]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص 110.

- محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 123.

[53]- هي مراكز اقامتها السلطات الاستعمارية خلال الثورة التحريرية لحشد أبناء الجزائر، وفصلهم بالقوة عن ثورتهم، لعزلها ومحاولة خنقها. أنظر المزيد في:

- عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 76.

[54]- ادريس لعبيدي: **المرجع السابق**، ص 235. (ص17 في المقال المنشور الأنترانت)

[55] - Mohamed Teguia : L'Algérie en guerre, office de publications Universitaires, Alger, sans date d'édition, p 153 .

[56] - يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص183 - 184.

[57]- الولاية الثورية الرابعة هي المنطقة التي كانت تسمى في بداية الثورة بالمنطقة الرابعة، تقع في عمق التراب الوطني، يحدها شمالا البحر المتوسط، وشرقا الولاية الثالثة والولاية الاولى، وغربا الولاية الخامسة (الغرب الجزائري)، أما من الجنوب فنجد الولاية السادسة. انظر المزيد في:

- نظيرة شتوان: **الثورة التحريرية: 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر، السنة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الجامعية 2007-2008. وأنظر أيضا: - عبد المالك بوعريوة: **المرجع السابق**، ص ص 27 – 32. وأيضا: - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص ص 111 - 140.

[58] - محمد تقية: **المرجع السابق**، ص 101 - 102.

[59] - أعوان الاتصال هم جنود في جيش التحرير يقومون بعملية الربط بين مراكز الثورة، بغرض نقل المعلومات، وكانوا في الغالب من العارفين بالمناطق ومختلف المسالك والدروب، يسيرون فرادى، على مستوى المناطق يجهزون بأسلحة نارية، بينما على مستوى النواحي والاقسام فلا يجهزون سوى بأسلحة بيضاء أو قنابل يدوية. انظر المزيد في:

- **نفسه:** ص 46 - 47.

[60] - يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 184.

[61] - **نفسه**: ص184.

[62] - نسخة من **وثيقة قيادية توجيهية**، صادرة عن السيد يحي زهار العريف السياسي للناحية الرابعة، المنطقة الخامسة بالولاية السادسة، مؤرخة في 2 جوان 1962م، موجهة إلى شيخ البلدة مجلس رقم 711 السيد محمد بوقزال، سلمت نسخة منها إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو، بتاريخ 3 جويلية 2019.

[63] - نسخة من بيان عسكري: **أنظر الهامش رقم 09**.

[64] - منطقة سدراته تقع في ولاية سوق أهراس بأقصى الشرق الجزائري، على بعد 14 كلم عن مدينة خميسة الأثرية، كانت تابعة إقليميا قبل عام 1984م إلى ولاية قالمة منذ عام 1976م، وقبلها إلى ولاية عنابة منذ استقلال الجزائر، تبعد عن كل من مدينة عنابة وتبسة وقسنطينة بحوالي 120 كم، وعن كل من مدينة قالمة وأم البواقي وسوق أهراس بحوالي 60 كلم. كانت في الثورة التحريرية الجزائرية تابعة للمنطقة الخامسة بالولاية الأولى، وشكلت مسرحا لعدة عمليات عسكرية سقط فيها العديد من شهداء الثورة. أنظر المزيد في: سناء دبابزة، فهيمة عريجة: **التحسين الحضري بمدينة سدراتة "حالة حي عبيد السعيد 360 مسكن"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تخصص "تهيئة ومشايع المدينة"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2016 / 2017.

[65] - الولاية الثورية الأولى هي المنطقة التي كانت تسمى في بداية الثورة بالمنطقة الأولى الأوراس النمامشة، تقع في جنوب شرق التراب الوطني، يحدها شمالا الولاية الثانية الشمال القسنطيني، وشرقا تونس، وغربا الولاية الثورية الثالثة، أما من الجنوب فنجد الولاية السادسة. أنظر المزيد في: - عبد المالك بوعريوة: **المرجع السابق**، ص ص 17، 19. وأنظر أيضا: - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص ص 29 - 62.

[66] - نسخة من بيان عسكري: **أنظر الهامش رقم 09**.

[67] - إبراهيم العسكري: **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[68]- هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني EMG: تأسست وفق القرارات التي خرج بها اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي انعقد بطرابلس (ليبيا) في 18 جانفي 1960م، وقد جاء تأسيسها في ظروف وأوضاع خاصة عاشتها الثورة، وعلى رأسها اجتماع العقداء العشرة بين 11 أوت و16 ديسمبر 1959م، لإصلاح هياكل الثورة ولإيجاد إطار تنظيمي لمؤسسات الثورة خاصة العسكرية منها، بغرض إعطاء دفع جديد للكفاح المسلح على الحدود، ولتدعيم عملية الإمداد والعبور إلى الداخل بالسلاح والإطارات، وكذلك لتمتين وربط الاتصال بين قادة الداخل والخارج، قصد تفعيل حركية الكفاح المسلح، هذا إلى جانب استمرار تنفيذ الاستراتيجية الفرنسية الجهنمية للقضاء على الثورة، المتمثلة في مخطط شال. أنظر المزيد في:

- عبد النور خيثر: **تطور الهيئات القيادية لثورة التحرير 1954-1962**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005-2006.

[69]- حسين بن معلم: **حرب التحرير الوطني**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، 2014، ص 196.

- الأرشيف الخاص للرائد عزالدين (رابح أزراري)، بعنوان:

- Circulaire gouvernementale du 31 janvier 1960 portant attributions du chef d'état-major général de L'ALN.

- عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص 478.

[70]- مصطفى هشماوي: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر دراسة**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص136 - 140. وأنظر أيضا: - حسين بن معلم: **المصدر السابق**، ص ص175 - 194. وأيضا: - عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص 227.

[71]- **القرار رقم3، المؤرخ في 11 فبراير 1960م**، المتضمن إعادة هيكلة قيادة الحدود. أنظر المزيد في: - حسين بن معلم: **المصدر السابق**، ص 198. وأيضا في: - عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص 478.

[72]- نسخة من **اعتماد عسكري صادر عن قيادة العمليات العسكرية بالمنطقة السادسة في الولاية الأولى**، مؤرخ في 4 جوان 1958م، سلمت نسخة منه إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو بتاريخ 2 مارس 2019.

[73] - فريانة Feriana معتمدية تونسية تابعة لولاية القصرين تقع في شرقها على الحدود مع الدولة الجزائرية.

[74] - قفصة Gafsa ولاية تونسية تقع في الشرق على الحدود مع الدولة الجزائرية، واسم لمعتمديتين قفصة الشمالية وقفصة الجنوبية.

[75] - المتلوي Métlaoui معتمدية تونسية تابعة لولاية قفصة تقع في شرقها على الحدود مع الدولة الجزائرية.

[76] - الرديف Redeyef معتمدية تونسية تابعة لولاية قفصة تقع في شرقها على الحدود مع الدولة الجزائرية.

[77] - نسخة من اعتماد عسكري: **الهامش رقم 71**.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[78] - **نفسه**.

[79] - نسخة من **بطاقة اعتماد خاص للبوليس العسكري لقاعدة الحدود رقم (4)**، صادرة عن قيادة قاعدة الحدود رقم (4) في الولاية الأولى، مؤرخة في 1 فبراير 1958م، سلمت نسخة منها إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو بتاريخ 2 مارس 2019.

[80] - محمد مقران نجادي مجاهد واطار سابق في الدولة ولد في 29 جويلية 1934 بولاية سعيدة، بعد دراسته في مسقط رأسه زاول دراسته الثانوية في مدينة سيدي بلعباس، التحق بالعمل السياسي السري لجبهة التحرير عام 1956م، ثم بالعمل العسكري عام 1957م في الولاية التاريخية الخامسة، ثم في جيش الحدود بالمغرب الأقصى ضمن الامن العسكري للحدود، ثم ضمن صفوف وحدات المالغ (وزارة التسليح والاتصالات العامة)، حتى الاستقلال اين شغل عدة مناصب إدارية محلية كرئيس دائرة ثم والي، وانتخب أيضا كرئيس للمجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة من 1979م إلى 1989م. أنظر المزيد في: - محمد مقران نجادي: **المصدر السابق.**

[81] - وجدة مدينة مغربية تقع في عمالة وجدة أنكاد، وهي عاصمة جهة الشرق وأكبر مدينة بالجهة وتستضيف مقرها الرئيسي، تقع في شرق المملكة على الحدود المغربية الجزائرية، إذ لا تبعد عن المركز الحدودي المغربي الجزائري زوج بغال إلا بحوالي 14 كلم، وبذلك تعتبر مدينة حدودية بامتياز. وتبعد 60 كلم عن ساحل البحر الأبيض المتوسط.

[82] - محمد مقران نجادي: **المصدر السابق**، ص 124.

[83] - الولاية الثورية الخامسة هي المنطقة التي كانت تسمى في بداية الثورة بالمنطقة الخامسة الغرب الجزائري، تقع في غرب الجزائر، يحدها شمالا البحر المتوسط، وشرقا الولاية الرابعة والسادسة، وغربا دولة المملكة المغربية، أما من الجنوب والجنوب الغربي فنجد دولة موريتانيا والصحراء الغربية. أنظر المزيد في: - عبد المالك بوعريوة: **المرجع السابق**، ص ص 30، 32. وأنظر أيضا: - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص ص 141 - 168.

[84] - محمد مقران نجادي: **المصدر السابق:** ص 126.

[85] - عبد الحفيظ بوصوف أحد قادة الثورة ولد في مدينة ميلة من عائلة فقيرة تمتهن الفلاحة، التحق بالمدرسة الفرنسية وتحصل على الشهادة الابتدائية، انخرط في صفوف حزب الشعب بميلة ثم انتقل الى قسنطينة، عند اندلاع الثورة عين نائبا للعربي بن مهيدي بالمنطقة الخامسة، مكلفّا بناحية تلمسان، وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عين وزيرا للاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة. أسس جهاز المخابرات الجزائرية عام 1957 ولعب دورا كبيرا في تكوين إطاراته، توفي في 31 ديسمبر 1980م في باريس، وخصصت الحكومة الجزائرية طائرة خاصة لنقل جثمانه إلى الجزائر. أنظر المزيد في:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- وزارة المجاهدين: **المالق زوارة التسليح والاتصالات العامة عبد الحفيظ بوصوف أو الاستراتيجية في خدمة الثورة**، ترجمة قندوز عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014. وأيضا في: - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص ص 159 - 163.

[86]- هواري بومدين أحد قادة الثورة واسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة ولد في 23 أوت 1932م في احدى قرى ولاية قالمة، درس في كتاب قريته ثم في المدرسة الفرنسية بقالمة، ثم في المدرسة الكتانية بقسنطينة، ليغادر بعدها إلى تونس ثم إلى جامعة الازهر بمصر، ومنها التحق بالثورة بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري، حيث تدرج في سلم القيادة حتى أصبح قائد الولاية الخامسة عام 1957م، ثم قائد الأركان الغربية 1958م، فقائد أركان جيش التحرير الوطني عام 1960م، وبعد الاستقلال شغل منصب وزير الدفاع عام 1962م، ثم منصب رئيس الدولة الجزائرية من 19 جوان 1965م إلى غاية وفاته في 27 ديسمبر 1978م، لفترة رئاسية مليئة بالأحداث والإنجازات الوطنية والإقليمية والدولية. أنظر المزيد في:

- محمد العيد مطمر: **الشخصية القيادية في الثورة ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجاً)**، أطروحة دكتوراه دولة، بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005. وأيضا: - محمد علوي: **المرجع السابق**، ص ص 154 - 158.

[87]- محمد مقران نجادي: **المصدر السابق**، ص 127.

[88]- بلعيد عبد السلام شخصية ثورية سياسية وطنية من مواليد سنة 1928م بعين الكبيرة ولاية سطيف، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1944م، التحق بالثورة التحريرية عام 1955م إلى غاية الاستقلال عام 1962م، بعدها شغل عدة مناصب إدارية وسياسية في الدولة الجزائرية أهمها منصب وزير أول للحكومة من 8 جويلية 1992م إلى 21 أوت 1993م، وهو الان متقاعد. أنظر المزيد في: - بوعلام بلقاسم واخرون: **موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 172 - 173.

[89] - Mahfoud Bennoune , Ali El-Kenz , **Le Hasard et l'histoire : entretiens avec Belaid Abdesselam** ,Tomel, collection SAD, ENAG- éditions, Alger, 1990, pp 139-143.

- أنظر المزيد في: - عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص 405.

[90]- أيمن عبد الرؤوف الزميلي: **أثر الدور الذي تؤديه الشرطة في بناء صورتها الذهنية من وجهة نظر لجان الإصلاح**، رسالة ماجستير، بقسم إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، السنة الجامعية 1436هـ/ 2015م، ص67. وأيضا:

- مركز الاعلام الأمني: **دور الشرطة في واقع متغير... ضرورات المراجعة واتجاهات التطوير**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf.

- أنظر المزيد في: - عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص ص 186 - 214.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[91]- وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى (1958م-1960م)، والحكومة الثانية (1960م-1961م).

- أنظر المزيد في: - عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص ص 186 - 214.

[92]- **نفسه:** ص 209.

[93] - Philipe Tripier: **Autopsie de la Guerre d'Algérie**, Edition France-Empire, Paris, 1972, p 465, 466.

[94] - **Ibid :** p 466.

- Harbi (M): **Une Vie Debout (mémoires)**, Ed casbah, Alger, 2002, p 296.

[95] - Philipe Tripier: **Op . cit**., p 466.

[96] - Mahfoud Bennoune , Ali El-Kenz , **Le Hasard et l'histoire : entretiens avec Belaid Abdesselam** ,Tomel, collection SAD, ENAG- éditions, Alger, 1990, pp 139-143.

- أنظر المزيد في: - عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص 405.

[97] - Meynier (Gilbert) : **l'histoire intérieure du FLN 1954-1962**, casbah éditions, 2003, pp 336-338.

- Philipe Tripier: **Op . cit**., pp 266-268.

- لخضر بورقعة: **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة**، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص ص 261 – 269.

[98] - Mahfoud Bennoune , Ali El-Kenz , **Le Hasard et l'histoire : entretiens avec Belaid Abdesselam** ,Tomel, collection SAD, ENAG- éditions, Alger, 1990, pp 139-143.

- أنظر المزيد في: - عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص 405.

[99]- لجنة التنسيق والتنفيذ، انبثقت من قرارات المؤتمر الأول للثورة التحريرية "مؤتمر الصومام" عام 1956م، إلى جانب المجلس الوطني للثورة، دام نشاطها سنتين ومرت بمرحلتين الأولى من 1956م الى 1957م، وكانت متكونة من 05 أعضاء الذين حضروا المؤتمر، ويتعلق الأمر بالعربي بن مهيدي، عبان رمضان، بن خدة بن يوسف، كريم بلقاسم، سعد دحلب، أما المرحلة الثانية فكانت من 1957م الى 1958م، وعرفت ارتفاعا في عدد أعضائها إلى 14 عضوا بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في 19 أوت 1957م، كانت بمثابة حكومة مصغرة، أو بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتمتعت بامتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، حيث طبقت قرارات مؤتمر «الصومام»، لاسيما ما تعلق بتنظيم جهة جيش التحرير بالولايات. واتخذت عدة قرارات مهمة منها إضراب الثمانية أيام (من 28 جانفي إلى 4 فبراير 1957م)، تبنها لحرب المدن التي توجت بمعركة الجزائر عام 1957م، وهي المعركة التي أرغمت أعضاء لجنة التنسيق على الانتقال إلى المغرب وتونس، ولقد انتهى نشاطها بإعلان ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م. أنظر المزيد في: عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص ص 163 - 185.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[100] - نسخة من **شهادة دراسية لإثبات مستوى نهاية التعليم الثانوي:** بمعهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة في الجزائر، جوان عام 1953م، صادرة عن وزارة الشؤون الثقافية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة بالطالب سلامة بلقاسم شريف، القاهرة، مصر، موقعة بتاريخ 25 نوفمبر 1959م، سلمت نسخة منها ضمن ملف إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف المجاهد والشرطي السابق سلامة بلقاسم شريف بتاريخ 2 مارس 2019.

[101] - الجمهورية العربية المتحدة هو الاسم الرسمي للوحدة بين دولتي مصر وسوريا، والتي كانت بداية لمشروع توحيد الدول العربية، حيث أعلن عنها في 22 فبراير عام 1958م بتوقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر، واختير هذا الأخير رئيسًا لها، ومدينة القاهرة عاصمة لها. وتلاها في عام 1960م توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة، وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارات موحدة في القاهرة أيضًا، غير أن تلك الوحدة فشلت وانتهت بانقلاب عسكري حدث في سوريا بدمشق يوم 28 سبتمبر عام 1961م، حيث أعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام 1971م، تاريخ إعلان تسمية جمهورية مصر العربية.

- أنظر المزيد في: محمد عبد الشفيع عيسى: **القومية العربية الإطار النظري، المسار التاريخي في الازمة والتجديد**، دار الأنصار، دمشق، سوريا، 2000.

[102]- مصطفى هشماوي: **المصدر السابق، قائمة أسماء الطلبة ملازمي الشرطة الجزائريين**.

[103] - اتفاقيات ايفيان هي الاتفاقيات التي أبرمت بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة، والحكومة الفرنسية من جهة أخرى، وذلك بعد انتهاء المفاوضات التي جمعت بينهم في نهاية الثورة التحريرية، تضمنت عدة بنود من بينها بند لوقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962م، وبند خاص بالفترة الانتقالية الممتدة ما بين الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، وإلى غاية استلام الحكومة الجزائرية مقاليد الحكم منها في خريف 1962م، وبند خاص بتشكيلة الهيئة التنفيذية التي سيرت الجزائر في تلك الفترة التاريخية، برئاسة السيد عبد الرحمن فارس، وبند خاص باستفتاء تقرير المصير، وبنود أخرى تتعلق بالمعمرين والتعاون... أنظر المزيد في:

- Abderrahmane Farès : **LA CRUELLE VÉRITÉ (Mémoires Politiques 1945-1965)**, Casbah Éditions, Alger, 2006.

[104]- صورة **للدفعة الرابعة للطلبة ملازمي الشرطة الجزائريين، المتخرجين أثناء الثورة التحريرية** كلية الشرطة بالقاهرة، أفريل 1962م، محفوظة بالمتحف المركزي للشرطة "العقيد لطفي" بالجزائر العاصمة.

[105] - السيد شريف بلقاسم سلامة مجاهد وشرطي وقاضي سابق، من مواليد 22 أوت 1932م ببرج بن عزوز دائرة طولقة ولاية بسكرة حاليا، تتلمذ بمسقط رأسه، ثم انتقل إلى مشيخة الجامع الأعظم بتونس أين تخرج منها عام 1950م، فجامع الازهر بمصر أين تحصل على الشهادة الابتدائية عام 1955م، ثم

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

معهد الرياض العلمي بالمملكة العربية السعودية لمدة قصيرة، بعدها عاد والتحق بالثورة عام 1956م التي ارسلته للتكوين بكلية الشرطة (البوليس)، التابعة لوزارة الداخلية، في الجمهورية العربية المتحدة ضمن صفوف الدفعة الثالثة لملازمي الشرطة (1959م/1961م)، ثم التحق بالمدرسة العسكرية للجنة الوزارية المشتركة للحرب التابعة للحكومة المؤقتة (1961م/1962م)، بعد الاستقلال عين كمحافظ للشرطة بدائرة خنشلة (ولاية اليوم) يوم 17 جويلية 1962م، من طرف قيادة الولاية الأولى لجبهة وجيش التحرير الوطني، ثم حول إلى أمن ولاية الجزائر عام 1963م، ثم إلى المدرسة العليا للشرطة عام 1969م، وبعد إكمال دراسته في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية عام 1971م انتدب إلى وزارة العدل برتبة مستشار في مجلس قضاء الجزائر إلى غاية تقاعده عام 1983م، ويتحول بعدها إلى سلك المحاماة. أنظر المزيد في:

- سلامة بلقاسم شريف: **حوار مسجل معه في المتحف المركزي للشرطة "العقيد لطفي"**، الجزائر العاصمة، عام 2015.

[106] - شفرة مورس (بالإنجليزية: code Morse) هي شفرة حرفية من أجل إرسال المعلومات التلغرافية، باستخدام تتابعات قياسية من عناصر طويلة وقصيرة تعبر عن الحروف والأرقام والعلامات، والحروف الخاصة الموجودة في الرسالة. ... صنعها صمويل مورس في بدايات 1840م، استخدمت شفرة مورس أيضا في اتصال الراديو في بدايات 1890م.

[107] - **دفتر شخصي، وبطاقة شخصية**، (LIVRET INDIVIDUEL ET FICHE INDIVIDUELLE) خاصين بالطالب سلامة بلقاسم شريف، وزارة القوات المسلحة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المدرسة العسكرية، القاهرة، مصر، مؤرخ في 08 ديسمبر 1961م إلى غاية 20 جانفي 1962م. محفوظين بالمتحف المركزي للشرطة "العقيد لطفي" بالجزائر العاصمة.

[108] - **أمر للقيام بمهمة خاصة بالضابط سلامة بلقاسم شريف**، قيادة الولاية الأولى لجبهة وجيش التحرير الوطني، لتنظيم فرع الشرطة بمدينة خنشلة المنطقة الثانية، مؤرخ في 17 جويلية 1962م. محفوظ بالمتحف المركزي للشرطة "العقيد لطفي" بالجزائر.

[109] - **محضر تنصيب السيد سلامة بلقاسم شريف** محافظا شرطة لنيابة عمالة (دائرة) خنشلة Sous-Préfet de Khenchela، بعمالة (ولاية) الاوراس Préfecture de l'Aurès، من طرف نائب عامل خنشلة (دائرة) Sous-Préfet، مؤرخ في 10 أكتوبر 1962م. (بأثر رجعي). محفوظ بالمتحف المركزي للشرطة "العقيد لطفي" بالجزائر العاصمة.

[110] - ABD ERRAHMANE FARES, Le Président de L'Exécutif Provisoire : **Arrêté du 23 aout 1962**, **Nomination du directeur général de la Sûreté Nationale Algérienne**, Fait à Rocher Noir, le 23 aout 1962, Journal Officiel de la République Algérienne N11, du 04 septembre 1962, p134.

[111] - مصطفى هشماوي: **قائمة أسماء الطلبة ملازمي الشرطة الجزائريين، المتخرجين أثناء الثورة التحريرية من قسم طلبة الأقطار الشقيقة بكلية الشرطة (البوليس)، التابعة لوزارة الداخلية، في الجمهورية العربية المتحدة (أرشيف خاص)**، سلمها إلى إدارة المتحف المركزي للشرطة الجزائرية "العقيد لطفي"،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الجزائر العاصمة عام 2012م. تم تصحيح وتعديل الأسماء من طرف عميد الشرطة المتقاعد عيسى قاسمي، نائب رئيس جمعية متقاعدي الأمن الوطني، بتاريخ 24 أكتوبر عام 2016م.

[112]- حسين بن معلم أحد طلبة الثورة، ولد عام 1939م بقلعة بني عباس ولاية بجاية حاليا، درس في مسقط رأسه ثم التحق بالثانوية في مدينة سطيف، التحق بصفوف جيش التحرير في الولاية الثالثة بعد الإعلان عن اضراب الطلبة عام 1956م، عمل كاتبا خاصا للعقيد عميروش، ثم التحق عام 1957م بالكليات العسكرية في كل من سوريا ثم مصر، بعدها عمل بجيش الحدود في القاعدة الشرقية، ليواصل مساره المهني ضمن صفوف الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال، وتقلد عدة مناصب سامية منها لواء قائد الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)، كما شغل منصب مدير ديوان برئاسة الجمهورية، وافته المنية يوم 10 نوفمبر عام 2016م. أنظر المزيد في: - حسين بن معلم: **المصدر السابق**، ص 198.

[113]- يذكر حسين بن معلم أن عدد الدفعات كان ثلاث (03) دفعات في الفترة الممتدة بين 1957م، ولم يقدم أي معلومات عن عدد أو أسماء عناصر تلك الدفعات، ما عد اسم المجاهد الطالب عبد الحميد جوادي. – أنظر المزيد في: - **نفسه:** ص55.

[114] - امال شلي: **المرجع السابق**، ص ص 242 - 247. وأنظر أيضا:

- عقيلة ضيف الله: **المرجع السابق**، ص 321.

- الغالي غربي: **جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك**، مؤسسة نيسو للنشر والتوزيع، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، فندق الاورسي بالجزائر، من 2 إلى 4 جويلية 2005، الجزائر، 2010، ص ص 203 – 237.

[115]- عبد الواحد بوجابر: **الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2018، ص 167.

[116]- عبد النور خيثر: **المرجع السابق**، ص 221.

[117]- **نفسه:** 142 - 143.

[118]- ادريس لعبيدي: **المرجع السابق**، ص 110.

[119]- صورة **لأحد رجال البوليس العسكري**، سلمت نسخة منها إلى المتحف المركزي للشرطة من طرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو بتاريخ 2 مارس 2019.

[120]- محمد مقران نجادي: **المصدر السابق**، ص ص 127 - 131.

[121]- **نفسه:** ص ص 124 - 126.

[122]- **مجموعة من الصور لمختلف دفعات الطلبة ملازمي الشرطة الجزائريين**، المتكونين بكلية الشرطة (البوليس) المصرية، في الفترة الممتدة من عام 1957م إلى عام 1962م، محفوظ بالمتحف المركزي للشرطة "العقيد لطفي" بالجزائر العاصمة.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[123] - **ملف خدمة الطالب شريف سلامة بلقاسم**، الدفعة الثالثة للطلبة ملازمي الشرطة الجزائريين، المتكونين بكلية الشرطة المصرية في الفترة الممتدة بين عامي (1959م/1961م)، محفوظ بالمتحف المركزي للشرطة "العقيد لطفي" بالجزائر العاصمة.

[124] - **دفتر شخصي**، **وبطاقة شخصية**، الخاصين بالطالب سلامة بلقاسم شريف، **المصدر السابق**.